

موجز إعلامي قطري عن مصر

التقدم المحرز في عملية التنمية

تمكنت مصر خلال السنوات القليلة الماضية من تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الهامة التي أثمرت عن تحسن ملموس في أداء الاقتصاد الكلي. ففي خلال السنة المالية 2006 ارتفع معدل النمو الاقتصادي الفعلي إلى 6.9 في المائة، ثم إلى 7 في المائة في السنة المالية 2007، ويتوقع أن يصل إلى 6.2 في المائة خلال السنة المالية 2008 وذلك بعد فترة نمو هزيل بلغت 3 في المائة سنوياً خلال السنوات المالية 2001 - 2003. وتراوحت جملة الاستثمارات بين 18 إلى 19 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مع زيادة الاستثمارات الخاصة لما يزيد على 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 11 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2007 (8.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 5.7 في المائة و4.4 في المائة خلال السنتين الماليتين 2006 و2005 على التوالي) وربما تزيد على هذا الرقم في السنة المالية 2008. وساعدت التدفقات الرأسمالية الكبيرة الوافدة في تكوين احتياطات النقد الأجنبي لتعادل قيمة واردات عشرة أشهر. وجاءت مصر للعام الثالث على التوالي ضمن البلدان العشرة الأولى عالمياً من حيث القيام بعمليات وبرامج إصلاح وذلك حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2009. وتركز الحكومة جهودها على السياسات الاجتماعية وتحقيق الإنصاف مع الحفاظ على وتيرة تنفيذ الإجراءات الإصلاحية.

وقد بدأت الإصلاحات تؤتي أكلها رغم استمرار وجود تحديات كبيرة. وتحسنت المؤشرات الاجتماعية كثيراً خلال العقد الماضي (فعلى سبيل المثال، انخفض معدل الوفيات بين الرضع وسوء التغذية بين الأطفال ممن هم دون سن الخامسة بمقدار النصف في الفترة 1995 - 2005، فيما ازداد معدل العمر المتوقع عند الميلاد من 53 إلى 71 عاماً وذلك في الفترة 1970 - 2005). وقد أثمرت الإصلاحات الأخيرة عن انخفاض كبير في مستوى الفقر من 23.4 في المائة من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار للفرد في اليوم الواحد عام 2005 إلى 18.9 في المائة من السكان عام 2008 مع تمتع السكان على نطاق واسع تقريباً بهذه التحسينات (وقد استفادت كافة فئات السكان من زيادة الدخل فيما عدا العشر الأدنى من الفقراء) وشمل التحسن كل المناطق (وإن لم يستفد سكان القرى الريفية في صعيد مصر إلا بقدر طفيف). وقد بدأت البطالة التي تعكس في جانب منها عدم انسجام جزئي بين نظام التعليم وسوق العمل المحلي، في الانخفاض حتى أصبحت الآن في حدود 9.3 في المائة من القوى العاملة (باستثناء البطالة المقنعة).

التحديات الراهنة

التضخم وأزمة الغذاء. تسارعت وتيرة التضخم حتى بلغت نسبته 23.1 في المائة في يوليو/تموز (محسوبا على أساس سنوي)، وهو أعلى معدل له منذ 19 عاماً مدفوعاً بقدر كبير بتضخم واد من الخارج (يتمثل في ارتفاع أسعار الغذاء) وعجز عام مستمر وضخم. وقد تعهدت الحكومة بتحقيق الاستقرار للميزانية وتخفيض العجز بها وتحسين الأمن الغذائي.

عجز المالية العامة والدين العام المحلي. انخفض العجز الإجمالي (للحكومة المركزية) من 8.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2006 إلى 7.4 في المائة فيما ظل الإنفاق الحكومي عند حوالي 34 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

البطالة. رغم أن ارتفاع معدلات التشغيل وخلق فرص العمل، فإن الشريحة السكانية التي في سن العمل تزداد باطراد ويتوقع أن تصل إلى 67 في المائة في عام 2020. وثمة حاجة إلى استيعاب المنضمين الجدد (حوالي 600 ألف سنوياً) في سوق العمل.

المساعدات التي تقدمها مجموعة البنك الدولي

ترتكز المساعدات التي تحصل عليها مصر من مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار) مبدئياً على استراتيجية المساعدة القطرية لفترة السنوات المالية 2006 - 2009 والتي تم مد العمل بها في يونيو/حزيران 2008 لتغطي سنتين ماليتين إضافيتين حتى نهاية السنة المالية 2011. ولمساندة أجندة التنمية والإصلاح في مصر، تركز استراتيجية المساعدة القطرية على:

تسهيل تنمية القطاع الخاص. توجه المساعدات التي تقدمها مجموعة البنك الدولي مساندة صوب تحقيق ثلاث نتائج محددة: (1) قطاع مالي يكون أكثر كفاءة واستجابة لاحتياجات القطاع الخاص، (2) نظام تجارة دولية يتميز بانخفاض تكاليف المعاملات، و(3) مناخ لأنشطة الأعمال يتميز بانخفاض تكاليف المعاملات من أجل بدء عمليات أنشطة الأعمال وإدارتها وتصفيته.

تعزيز تقديم الخدمات العامة. تساند مجموعة البنك الدولي الجهود الرامية إلى ضمان: (1) اتساق السياسة المالية والنقدية مع استقرار الاقتصاد الكلي، و(2) وجود زيادة في العرض وتحسن في كفاءة خدمات البنية الأساسية (شاملاً: توليد الطاقة الكهربائية، والنقل، والاتصالات)، (3) تحسن نوعية التعليم وملاءمته على جميع المستويات، و(4) تحسن نوعية الماء والهواء وإدارة موارد المياه على نحو يتسم بالكفاءة، و(5) تحسن تغطية نوعية نظام التأمين الاجتماعي واستدامته المالية، و(6) زيادة إخضاع هيئات القطاع العام للمساءلة.

تعزيز الإنصاف. تساند مجموعة البنك الدولي الجهود الرامية إلى ضمان: (1) تحسين تغطية شبكات الأمان وفعاليتها، (2) تقليص الفوارق بين سكان صعيد مصر وشمالها، (3) تحسين القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية للفقراء ونوعيتها، و(4) خفض أوجه اللامساواة بين الجنسين.

وحتى من سبتمبر/أيلول، اعتمد البنك الدولي 118 مشروعاً لمصر (77 في إطار البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و41 في إطار المؤسسة الدولية للاستثمار) بمبلغ حوالي 8.8 مليار دولار أمريكي منها 1.3 مليار دولار لم يتم صرفها بعد. وتضم الحافظة الحالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير 16 مشروعاً بارتباطات إجمالية تبلغ ملياري دولار. ويتكون التوزيع القطاعي للحافظة الحالية (من ناحية القيمة) كالتالي: 44 في المائة للبنية الأساسية، و28 في المائة لتنمية القطاعين المالي والخاص، و17 في المائة للزراعة، و11 في المائة للقطاعات الاجتماعية.

ومصر هي واحدة من بين أكبر بلدين مقترضتين من مؤسسة التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تحظى بحافظة تعهدات إجمالية تصل قيمتها إلى 497 مليون دولار مخصصة لنحو 34 مشروعاً لحسابها الخاص. وتضم حافظة مصر عمليات في قطاعات المال، والطاقة، والصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، والمواني، والنفط والغاز، والمعادن، والصناعات الزراعية، وتكنولوجيا المعلومات. كما لاقت المساعدات الفنية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية في إطار شراكة مؤسسات الأعمال الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مساندة قوية من قبل الحكومة المصرية وذلك لتعزيز الأداء في أسواق المال، وتبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري، وتدعيم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وحوكمة الشركات وتقديم المشورة في المعاملات المشتركة بين القطاعين العام والخاص في مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

ومن أهم مساهمات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حتى الآن مساعدتها وتدعيمها لاستثمارات من قبل شركة مصرية للاتصالات في مشروعين للاتصالات الهاتفية في باكستان وبنغلاديش وذلك بمسؤوليات ضمانية إجمالية قدرها 152 مليون دولار، وهو مثال على الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

في مصر: سيدي بوبكر، هاتف: ، بريد إلكتروني: sboubacar@worldbank.org

سانتياجو هيريرا، بريد إلكتروني: sherrera@worldbank.org

في واشنطن: خافيير ديفيكتور، هاتف: 478-7237 (202)، بريد إلكتروني: xdevictor@worldbank.org

جايدور رانجوا، هاتف: 473-1602 (202)، بريد إلكتروني: grurangwa@worldbank.org

فابريس أودار، هاتف: 473-2684 (202)، بريد إلكتروني: fhoudart@worldbank.org

17 سبتمبر/أيلول 2008